التعاون الدولي بين المتاحف

الدكتور سليم عبد الحق

١ ــ مقدمة عامة

انقضى الزمن الذي كانت تعيش فيه المتاحف منطوية على نفسها ، لاتعمل الا لمصالحها الخاصة ، وقام اليوم تعاون وثيق داخل كل زمرة من زمرها في كثير من البلاد ، واتسع هذا التعاون وانتشر على المستوى الدولي متوخياً تنسيق الجهود المتحفية لصيانة تراث البشرية الثقافي وتعميم المعارف العلمية .

ولكي يؤدي هذا التعاون الغاية المتوخاة منه يتوجب على الذين يديرون المتاحف أن يقر في نفوسهم أن مؤسساتهم التي يشرفون عليها مهما عظم شأنها لاتتضمن الا عدداً محدوداً جداً من الآثار التي تمثل الانسان والعالم . وأنه من اللازم حتى تتطور مدنيتنا المعاصرة أن نتابع جهودنا في جمع الوثائق الضرورية لزيادة معارفنا في هاتين الحقيقتين الكبيرتين ، وفي جعل الوثائق المذكورة في متاحف جديدة نؤسسها في المدن والمناطق التي تخلو منها الآن .

وبذلك تنتشر شبكات المتاحف وتتوزع على مختلف بلاد العالم ، مؤلفة فصولا من موسوعة عالمية أقيمت على شرف التقدم ، ولتثقيف كل الشعوب ورسم الاطارات الطبيعية والجغرافية لكل منطقة من مناطق العالم ، وتصوير ماضي المدنيات التي عرفتها هذه المناطق ، وحاضرها ـ

ولا يخفى أن البلاد التي تتطور بسرعة لا تملك بعد المتاحف التي تلزمها . لأن معظم البلاد المذكورة نالت استقلالها منذ مدة قصيرة ، وهي مدفوعة الآن للقيام بعدد من الواجبات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي تثقل كاهلها . كما أنها لا تملك المباني الضرورية لاقامة المتاحف فيها ولا المجموعات اللازمة لاغناء هذه المتاحف . وكل من اضطلع بمسؤولية ادارة المؤسسات المذكورة يعلم مقدار الجهود الواجب بذلها لنوال الاعتمادات المالية التي لابد منها لبناء المتاحف الجديدة ، وتحويل المباني القديمة الى قاعات صالحة للعرض ، ولاقتناء المجموعات اللازم عرضها فيها ، والانفاق على التزود بالاختصاصيين ، وتهيئة مكاسب مناسبة لهم الخ ...

ومع ذلك فان على هؤلاء المسؤولين أن يأخذوا زمام المبادهة في سياسة فعالة تتوخى تزييد عدد المتاحف في الدول المشار اليها . وعليهم أن يعملوا ما أمكنهم حتى تقبل حكومات بلادهم بجعل مشاريع المتاحف الجديدة على المستوى الذي تعالج فيه المشاريع الثقافية الاخرى التي تهم أمرها الحكومات والجماهير ، وألا ييأسوا من فشل قد يصيبهم . إذ أن أي نجاح قد يحالفهم يمحو بحلاوته مرارة كل خذلان ذاقوا طعمه .

ويمكن لمتاحف الدول المتطورة اقتصادياً أن تساعد متاحف الدول التي تتطور بسرعة . ويكون ذلك بأن تتخذ المتاحف الأخيرة المتاحف الاولى كأمثلة كاملة نوعاً ما من المستحسن احتذاؤها . ومن جهة أخرى يمكن للمتاحف المتكاملة أن تقدم خبراتها إلى المتاحف التي هي بحاجة لأن تتكامل ، في كل ما يتعلق بجمع الآثار والتعرف عليها ودراسه خصائصها ، والاطلاع على قيمتها ، ثم في اتباع الأصول العلمية لتسجيلها ، والمحافظة عليها .

وأخيراً يمكن أن يتبدى التعاون المذكور أيضاً في مضمار إغناء المجموعات الواجب عرضها وفي تثقيف الجمهور الذي يرتاد المتاحف .

ولكي يؤتي هذا التعاون الدولي كل ثماره ، لابد من الاقرار أنه لايمكن أن يكون فقط من طرف واحد ، وأنه لامندوحة من ان ينتج عنه بعض الفوائد لكل من متاحف الدول المتطورة ولمتاحف الدول التي هي في طريق التطور . وأنه من الطبيعي إذا انعدمت منه كل فائدة لأي طرف من الطرفين ، فإنه سيتوقف مع الزمن حتى ولو بدأ بداية حسنة .

وبودي أن أحدد فيما يلي على ضوء التجارب التي قمنا بها في سورية خلال سبعة عشر عاماً مواقف كل من النوعين من المتاحف التي أتحدث عنها إزاء النوع الآخر ، والفوائد المتبادلة

التي يمكن لكل منها نوالها من تعاون دولي يصرف بعدل وحكمة ومنطق . ولهذا أجد نفسي منساقاً للتحدث تباعاً عن هذا التعاون الدولي من ناحية البحث العلمي ، ومن ناحية تبادل المجموعات ومن ناحية تأليف الخبراء .

٢ — تعاون متاحف البلاد المتطورة ومتاحف البلاد التي في طريق التطور في البحث العلمي

نشأ خلال الآونة الاخيرة عدد من المتاحف في البلاد التي تتطور بسرعة اختصت بديناميكية شديدة ، وبفاعلية علمية هامة . وأصبح الدور الذي تلعبه هذه المتاحف في عالم الثقافة فعالا جداً وبامكانها أن تعمم النتائج التي استحصلت عليها على كل المتاحف التي تدخل في زمرتها حتى المتاحف المماثلة لها في البلاد المتطورة .

ولا بد من التذكير أن للمتاحف الأخيرة كثيراً من التجارب الواجب نشرها . لأن المؤسسات المذكورة مزودة بعدد من العلماء المختصين والفنيين ، وبمكاتب الدراسة ، ومراكز الأبحاث ، والمخابر والمكتبات وبامكانيات مادية واسعة . مما سهل عليها الأسهام بتطوير العلوم والتعمق بالتعرف على خصائص التراث الثقافي لبلاد متعددة في العالم . وقد اعتادت هذه المتاحف على أن ترسل بعثات خبرائها الأثريين ، والأنتربولوجيين والأنتولوجيين والأتنوغرافيين الى مختلف قارات العالم ، للقيام بمهمات علمية على غاية من الأهمية .

واذا كانت البعثات المذكورة قد أمنت مصالح بلادها على حساب مصالح البلاد التي أجرت فيها تجاربها العلمية في الزمن الماضي ، فمن اللازم أن تتفادى هذه البعثات في عصرنا الحاضر أخطاء الأمس وأن تقوم بترضيات لا بد منها ازاء البلاد الأجنبية التي تعمل فيها .

ولا يخفى أن عدداً كبيراً من الدول التي لم تكن تملك حق مصيرها استقلت اليوم ، وأصبحت شديدة الغيرة في المحافظة على استقلالها ، وما عاد بامكان البعثات العلمية الأجنبية أن تعمل في أي بلد ، دون أن تعقد اتفاقية مع السلطات الوطنية القائمة في ذلك البلد . ومن اللازم أن يحذف من مثل هذه الاتفاقيات كل ماهو مجحف بحقوق البلاد التي تجري فيها الأعمال العلمية ، وأن تتحمل البعثات العاملة الوجائب المترتبة عليها تجاه البلاد التي تستقبلها بكل اخلاص . وبرأيي أن الضمانات العلمية والأخلاقية والمالية المطلوب توفرها في البعثات الأثرية بمقتضى البند التاسع عشر من التوصية المحددة للمبادىء الدولية الواجب تطبيقها في حالات

الحفائر الأثرية ، والتي أقرت في مدينة (نيودلهي) في ٥ كانون الأول ١٩٥٦ من قبل الاجتماع العام لليونسكو ، يجب أن تعمم على كل البعثات العاملة لحساب زمر المتاحف الاخرى كمتاحف التاريخ الطبيعي ، والمتاحف الأنتربولوجية والأتنوغرافية وغيرها .

ويتحتم خاصة أن توضع الضمانات المذكورة موضع الاختبار لدى البت في مصير الأشياء التي جمعت أثر الدراسات العلمية . ومن المعلوم أن المكتشفات التي تنجلي عنها الحفائر الأثرية في أيامنا هذه أصبحت بموجب البند الثاني والعشرين من الاتفاقية الدولية التي أشرت اليها ، تخصص لتأليف مجموعات كاملة ممثلة كل التمثيل لمدنية البلد الذي تجري فيه الحفائر ولتاريخه ولفنونه ، ولكي تجعل في متاحفه . ومن الطبيعي أن تتوجب نفس الوجائب على كل أنواع الأبحاث العلمية الأخرى لدى توزيع الأشياء والمجموعات التي تم الحصول عليها .

وبامكان متاحف الدول المتطورة أن تساعد متاحف الدول التي هي في طريق التطور عن طريق دراسة المجموعات التي تملكها ونشرها . وذلك لأنه يحدث في كثير من الأحيان أن هذه المجموعات تبقى مجهولة وغير معروفة حتى من المختصين . وبرأيي أن يجري التعريف بما تحويه المتاحف المختلفة بصورة جدية وعلمية بواسطة اصدار منشورات لائقة باللغات الوطنية وباللغات ذات الانتشار الواسع في العالم . وقد أصدر المجلس الدولي للمتاحف في عدد من اجتماعاته العامة توصيات تحث على نشر كتالوجات للمتاحف ، ومن الضروري وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ .

واخيراً فانه من المستحسن الاكثار من المعارض المتنقلة العلمية والأثرية والفنية والفولكلورية بين متاحف الدول المتطورة ومتاحف الدول التي هي في طريق التطور . لأن هذه المعارض إضافة الى رسالة الآثار والأشياء الأخرى التي تتضمنها ، تحمل الى المتاحف التي تتلقاها أفكار المتاحف التي تنظمها .

* * *

وتترتب على متاحف البلاد التي تتطور بسرعة وجائب مختلفة أيضاً . ومن ذلك أن عليها أن تعمل على أن تمرر مبادىء التعاون العلمي الدولي من حيز النظريات الى حيز الأعمال والوقائع ، ويتحتم أن تكون التشاريع والأنظمة الادارية التي تنظم علاقاتها بالبعثات الأجنبية محررة تحريراً واضحاً لايحتمل الا تأويلا واحدا حتى تتفادى المنازعات والمصادمات .

ومن اللازم أن يكون مندوبوها الذين يدعون للتعاون مع البعثات المذكورة على كفاءات كبيرة ، ويتقنون اتقانا جيداً اللغات التي تتكلم بهـا . واذا نشأت بينهم وبين أفرادها علاقات صميمية وصداقات ، فانه ينتج من ذلك استعدادات حسنة تساعد التعاون العلمي الدولي على الاستمرار والنمو .

ومن صالح المتاحف المذكورة ، أن يكون لديها مخابر ومكتبات ووثائق تفيدها في تثقيف مختصيها ، وفي توسيع معارفهم ، وفي السماح لأفراد البعثات الأجنبية لأن يجدوا فيها مايساعدهم على متابعة أبحاثهم العلمية .

٣ – التعاون بين المتاحف عن طريق تبادل المجموعات

وتشعر كل المتاحف لسد ما ينقصها من المجموعات بالحاجة الى تبادل مايزيد عن حاجتها من هذه المجموعات مع المتاحف الأخرى . وطريقة التبادل وسيلة عملية لاتكلف الطرفين المتبادلين أية نفقة مالية . ومن اللازم أن يجدا فيها معاً منافع حقيقية . وقد بلغتنا نحن معاشر المختصين الشرقيين أخبار مبادلات واعارات اجرتها متاحف أوربا وأمريكا فيما بينها . فاهتممنا بهـا كثيراً الا أننا ويالأسف مازلنا نجهل المبادىء والاتفاقات التي جرت بموجبها هذه المبادلات والاعارات . ويسرنا أن نطلع على كل مايتعلق بها . كما يسرنا أن تقوم اليونسكو مؤخراً بتقصي آراء الدول – الأعضاء في موضوعها ، وتكلف المجلس الدولي للمتاحف دعوة لجنة دولية للتباحث في كل ما يرتبط بها في باريس من شهر تموز الحالي . ونتمنى أن تكلل أعمال اللجنة المذكورة بالنجاح ، وتقدم الينا والى غيرنا مبادىء مستقيمة تصلح لأن يصرف التعاون الدولي بسهولة بموجبها .

واسمح لنفسي أن أشرح في المقاطع الآتية ، ما عملنا في سورية في هذا المضمار ، ووجهة نظرنا في المبادلات ، متحدثا تباعا عن التبادل على الصعيد السوري ، وعن التبادل على الصعيد العربي وعن التبادل على الصعيد الدولي .

وتشرف الدولة على كل المتاحف السورية دون استثناء . لهذا فاننا فكرنا منذ مدة طويلة بتنظيم هذه المتاحف ، وبتوزيع ماتملك من مجموعات توزيعا منطقيا بينها . الا أن التنافس بين بعض المدن السورية ، وفكرة التسابق التي تهيمن على أمناء متاحفنا كانا حاجزاً يصعب

ازالته أمام كل تخطيط للتبادل المنطقي المنسق الذي يراعي ضرورات تطوير المتاحف السورية .

حتى صدر المرسوم الاشتراعي رقم (١٣٠) في سنة ١٩٥٣ ، ونص في مادته السابعة عشرة ، على تخويل المديرية العامة للآثار والمتاحف ، كل الحرية لأن تقرر بنفسها توزيع المجموعات القومية التي تملكها أو تؤسسها ، بين المتاحف الأثرية والتاريخية والفنية والاتنوغرافية التي تديرها . وسمح لنا هذا الحق أن نعيد تنظيم متاحفنا في دمشق وحلب والسويداء ، وأن نؤسس عدداً من المتاحف الأخرى في طرطوس وحماه وتدمر ، وسنتابع تزويد المدن السورية الأخرى التي تخلو من هذه المؤسسات بها . ويقوم ممثلو مدن حمص ودرعا واللاذقية وأدلب ودير الزور بالالحاح علينا بذلك . وقد صوتت بعض المجالس البلدية في هذه المدن على منحنا الأراضي التي ستقوم متاحفها المقبلة عليها ، وقامت بالاتصال بالمسؤولين من رجال الحكومة لاعطائنا الاعتمادات اللازمة لتشييد مبان لائقة بها .

وعملنا تحقيقاً لهذا الواجب ، على أن ننظم في دمشق مخازن واسعة بامكانها أن تحوي جميع مايكشف في سورية من آثار خلال الحفائر الأثرية ، وما ينتهي الينا بواسطة الاقتناء من أشياء فولكلورية وأعمال فنية ، مختلفة وصنفنا هذه المجموعات ورتبناها وفق أحدث الطرق العلمية . وصرنا لدى أحداث أي متحف جديد في أية مدينة سورية نؤلف لجنة ونطلب اليها أن تدرس منهاجاً للمتحف المحدث وأن تستخدم المخازن المركزية المتحدث عنها لأغنائه بما يلزم .

وباعتقادي أن هذه الطريقة ناجحة ، لأن المخازن المركزية في دمشق قدمت خدمات كبيرة إلى كل المتاحف السورية الأقليمية . كما أنها مكنتنا من أن نفكر بالقيام بمبادلات بعض المجموعات المتوفرة لدينا ببعض المجموعات الأثرية المحفوظة في متاحف البلاد العربية من الشرق الأوسط التي ترغب في إجراء مثل هذا التبادل . وذلك لأن بلاد العالم العربي المذكورة تنتسب إلى حضارات واحدة وقد مرت عليها في كل مراحل حياتها نفس العصور التاريخية . ومن اللازم أن تحوي عواصمها دمشق والقاهرة وبغداد متاحف تمثل فيها كل المدنيات المشار اليها . وقد درسنا خلال المؤتمرات الأثرية للبلاد العربية التي عقدت في دمشق وبغداد وفاس وتونس قضايا تبادل الآثار ، وأصدرنا توصيات مختلفة للتشجيع على اجراء المبادلات الأثرية وتسهيلها بين متاحف الدول العربية .

ويلاحظ أن مايشجع على اجراء عمليات التبادل المذكورة حالات الاكتشافات ، وكميات الآثار التي تؤدي عادة اليها . فسورية مثلاً تملك كثيراً من الآثار التي عثر عليها في تدمر

وحوران وقصر الحير الغربي والرقة الخ . . . ولدى مصر كثير جداً من الآثار المخرجة من الجيزة وسقارة والفسطاط وغيرها . وتحوي متاحف العراق عدداً هاماً من الآثار التي وجدت في أور ونمرود والحضر وسامراء . وتحاول كل من هذه الدول الثلاثة التي نرجو أن تنتظم قريباً في دولة واحده أن تبني متحفاً ضخماً جداً على الأقل في عاصمتها ، ولا بد من تنويع الآثار التي ستعرض في هذه المتاحف الجديدة ، وتأليف مجموعات تمثل مختلف حضارات منطقة الشرق الاوسط التي مرت عليها .

وقد أجرينا مع زملائنا المصريين ، عندما كانت سورية ومصر تعيشان معاً في ظل الجمهورية العربية المتحدة ، مفاوضات طويلة توخينا منها تزويد متحف دمشق بجناح للآثار المصرية القديمة وإلحاق جناح للآثار السورية بالمتحف المصري في القاهرة . وانتهت مفاوضاتنا بصياغة المبادىء والقواعد التالية الواجب تطبيقها لدى تحقيق المشروعين المذكورين :

١ ـ لايجب أن تشمل معاملات التبادل المقترحة ، المجموعات المعروضة حالياً في قاعات العرض من المتاحف السورية والمصرية إلا في حالات الضرورة القصوى ، وذلك لكي تبقى هذه المتاحف محافظة على الشهرة التي نالتها ، وحتى تظل مجموعاتها على مستوى لائق جداً .

٢ ـ يكون تبادل الآثار بين سورية ومصر من المجموعات الجيدة المحفوظة في مخازن المتاحف.

٣ ـ يترتب على محافظي متاحف البلدين أن يؤلفوا قوائم بالآثار المحفوظة في المخازن وأن يرفقوا بهذه القوائم صوراً لأهم الآثار الواردة فيها والتي ستكون موضوع التبادل .

٤ ـ تجتمع لجنة مشتركة من خبراء البلدين ويكون مهمتها البحث في كل مايتعلق بأمور التبادل المقترح بين المتاحف السورية والمتاحف المصرية . ويتحتم أن تكون الآثار التي سيتنازل عنها كل بلد للآخر متساوية بالقيمة والأهمية .

ولما تتم هذه المبادلات حتى الآن بسبب الحوادث السياسية المعروفة . ونأمل أن نعود قريباً جداً للتفاوض من جديد حول المبادلات المذكورة ، وأن نتوصل إلى اتفاق نهائي حولها يكون في مصلحة البلدين .

وأظن أن المبادىء التي ذكرتها تصلح مع شيء قليل من التعديل لأن تكون أساساً لمبادلات أخرى بين متاحف الدول العربية ومتاحف الدول الأجنبية . ولا بد من التحدث عن التبادل

الممكن اجراؤه مع متاحف الدول المتطورة ، لأنه ضروري جداً وما ذلك إلا لأن عدداً قليلاً من البلاد السائرة في طريق التطور تملك متاحفها مجموعات تمثل مدنيات غير المدنيات التي مرت على بلادها . ولا يخفى ان حاجات التعليم والتثقيف توجب على كل دولة أن يكون لديها آثار ممثلة للمدنيات الرئيسية التي عرفتها البشرية . وكذلك فان متاحف الدول المتطورة تحوي مجموعات هامة جداً تألفت لديها من آثار البلاد التي لم تستقل إلا مؤخراً ، والتي اتخذت أنظمة مشددة لحماية ممتلكاتها الثقافية وحظرت اخراجها منها .

ولا ريب أن للمجموعات المذكورة أهمية عالمية ، وان المتاحف الكبرى التي تملكها تريد تنميتها عن طريق التبادل ، واضافة بعض النماذج الأثرية التي أدت اليهـا الحفائر الجديدة في البلاد السائرة في طريق التطور ، وفي هـذه الحال يتوجب على المتاحف الكبرى أن تقدم للتبادل عروضاً مغرية حتى يمكن لمتاحف البلاد التي تتطور ، أن تأخذها بعين الاعتبار .

ومن اللازم باعتقادي ، أن تتضمن عروض المتاحف الكبرى في التبادل مع متاحف الدول التي تتطور ، ارجاع المجموعات الأثرية المقتناة من قبلهـا بصورة غير مشروعة والتي خرجت من أراضي البلاد الأخيرة ، أو إقامة متحف علمي أو تكنيكي أو صحي على نفقتها في إحدى مدن البلاد المراد اجراء التبادل معها . ويتوجب على مجلس المتاحف الدولي وعلى ادارة المباني التاريخية والمتاحف في اليونسكو أن يكونا صلة الوصل بين البلاد التي تقوم باجراء المبادلات المشار اليها ، وأن يحرصا على أن تكون المجموعات المتبادلة على درجة واحدة من الأهمية والقيمة .

٤ — تأليف الخبراء

وواجب متاحف الدول التي تتطور أن تسرع فتتزود بعدد من الخبراء الأذكياء والعلماء المطلعين على كل المبتكرات المتحفية التي توصلت اليها المتاحف مؤخرا ، ومن المحتم أن تعنى المتاحف بتهيئة هؤلاء الخبراء ، وأشير على سبيل المثال الى الطريقة التي نتبعها في سورية لتأمين ذلك . فقد درجنا على أن نطلب من وزارة التربية ايفاد المختصين الذين نحتاج اليهم في مختلف فروع الاختصاص . فتقوم وزارة التربية مشكورة بانتقاء أصحاب الكفاءات اللازمة وترسلهم إلى المعاهد الكبرى في أوربا وأمريكا كمعاهد فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة . ويعود هؤلاء الموفدون بعد

أن يحوزوا الشهادات التي طلب منهم تحضيرها ، وبعد أن يتمرنوا عملياً في أحد المتاحف الكبرى . ونقوم بتعيينهم في وظائف مساعدين لمحافظي المتاحف أو المفتشين .

وعلى هؤلاء أن يحصلوا بسرعة على المبادىء العملية لمهنتهم ، وأن يكتسبوا حب العمل ، وينزعوا دوماً للتطلع إلى المبتكرات التي تجري هنا وهناك . ويقوم زملاؤهم الذين سبقوهم بتدريبهم على الأصول التي ننتهجها في أعمالنا ، ويعرفونهم على طرقنا التي نتبعها في الحفائر الأثرية وفي حفظ الآثار والوثائق ، وفي المعامل الفنية .

ولا يكفي كل هذا لتأليف الخبراء الواجب بذل كل عناية في سبيل تهيئتهم . وتخصص حكومتنا منحاً لهم لتعميق اختصاصهم في بلاد أوربا وأمريكا ، أو انها توافق على أن يستفيدوا من المنح التي تقدمها الدول الصديقة أو المؤسسات الدولية . وكثيراً مايقصد خبراؤنا عدة بلاد للاطلاع على المبتكرات الجديدة أو أنهم يرافقون المعارض الأثرية والفنية التي نرسلها الى البلاد الصديقة تلبية لحاجات التبادل الثقافي . وبامكاني أن أؤكد أن نتائج التدرب والاطلاع التي اشرت اليها كانت محمودة دوماً لأنها سمحت لخبرائنا أن يواجهوا بكفاءة المشاكل التي رقبتها عليهم أعمالهم .

وقد نوهت سابقاً بالفوائد التي نلناها أيضاً من احتكاكنا بالخبراء الأجانب الذين ينتمون الى البلاد المتطورة ويدعون للعمل في سورية . ومن هؤلاء الخبراء محافظو المتاحف وعلماء الآثار ومؤرخو الفن والمختصون بالدراسات اللغوية القديمة ، والخبراء بالمعامل الفنية الذين قدم عدد كبير منهم خلال السنوات الأخيرة الى بلادنا ، وذلك مع البعثات الأثرية أو على شكل خبراء أوفدتهم اليونسكو أو بعض المؤسسات الدولية الأخرى استجابة لدعوات تلقوها منا أو أنهم حلوا بيننا على حسابهم الخاص للقيام ببعض الأبحاث والدراسات في بلادنا والبلاد المجاورة . وكنا دوماً نحسن استقبالهم ، ونسهل اتصالهم بزملائهم السوريين ، ونسمح لهم بالعمل في مكاتبنا ، ونضع تحت تصرفهم في أحيان كثيرة بيوت الضيافة والسيارات التي نملكها ، فيدرسون قضايانا ، ويعرضون علينا قضاياهم . ونقوم معاً باعمال مشتركة ، ونتداول في مشاريعنا وفي مشاريعهم ، ونتشاور فيما يهمنا ويهمهم . وباعتقادي أن علاقاتنا بهم تصلح لأن تكون مثلاً عن العلاقات الحبية التي يمكن أن تقوم بين متاحف البلاد السائرة في طريق التطور ومتاحف البلاد المتطورة .

وإذا كان لي ما أضيف الى ماتقدم فان مهمات خبرائنا في البلاد الأجنبية ، ومهمات الخبراء الأجانب في بلادنا قصيرة الأمد . ومن فائدة الأبحاث العلمية القائمة ، أن تطول مدة هذه المهمات . وتحسن المتاحف صنعاً اذا سارت على خطة الجامعات ازاء الأساتذة الزائرين الأجانب الذين تقدر مزاياهم فتضيفهم لديها سنة دراسية أو فصلاً دراسياً كاملاً . واننا ننتظر من المتاحف التي تتمتع بامكانيات مالية واسعة ، أن تبدأ بالسير على منهاج يمكن أن يسمى بمنهاج المحافظين الزائرين ، فترسل لمدة موقتة محافظيها اللامعين الى المتاحف الأخرى التي هي بحاجة الى خدماتهم فيقوم هؤلاء بدراسة المجموعات المختلفة ، ويساعدون على تصنيفها وحسن عرضها وتنسيقها ، ويسهمون باعمال المخابر الفنية ، وينظمون المستودعات ، ويدلون بنصائحهم حول الادارة المتحفية وغير ذلك ..

ومن المفيد أيضاً أن تلحظ المتاحف الكبرى في ميزانياتها منحاً مالية لموظفي المتاحف الأخرى التي هي من نفس زمرتها في البلاد التي تتطور بسرعة .

وبهذا كله ينمو التفاهم الدولي بين المتاحف وينتشر ويتسع مداه .

سليم عبد الحق